الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2021

البروفيسور أحمد أويحال

من بين التطورات الحرجة التي شهدتها المنطقة في العام الماضي زيادة عمق الأزمة السياسية في السودان، والتطورات الشبيهة بالانقلاب في تونس، وارتفاع وتيرة الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب، وتوتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية ولبنان التي تعيش أزمة اقتصادية وسياسية، والمصالحة بين دول الخليج، ودخول العلاقات التركية مع الإمارات العربية المتحدة ومصر في طريق التطبيع، لكن ربما التطور الأهم كان الهجمات الإسرائيلية على غزة والمقاومة غير المتوقعة التي أظهرها الفلسطينيون تجاه هذه الاعتداءات.

تحتل منطقة الشرق الأوسط موقعا هاما يعتبر مركزيا تقريبا بالنسبة للعالم من حيث مواردها للطاقة وطرق التجارة فيها. ولكن هذه المنطقة التي تشهد صراعات كبيرة أمضت عام 2021 مرة أخرى في حالة من الاضطرابات. ولو أضفنا الحروب الأهلية والأزمات والانقلابات وحتى جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى المشاكل التي تعاني منها مثل سوء الإدارة والتدخلات الخارجية، فيمكننا القول إن الوضع لم يكن مشرقا للغاية بالنسبة للمنطقة. من بين التطورات الحرجة التي شهدتها المنطقة في العام الماضي زيادة عمق الأزمة السياسية في السودان، والتطورات الشبيهة بالانقلاب في تونس، وارتفاع وتيرة الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب، وتوتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية ولبنان التي تعيش أزمة اقتصادية وسياسية، والمصالحة بين دول الخليج، ودخول العلاقات التركية مع الإمارات العربية المتحدة ومصر في طريق التطبيع، لكن ربما التطور الأهم كان الهجمات الإسرائيلية على غزة والمقاومة غير المتوقعة التي أظهرها الفلسطينيون تجاه هذه الاعتداءات.

التطورات في شمال إفريقيا

تعتبر الأزمة السياسية في السودان من أهم التطورات التي حدثت خلال العام الماضي. جدير بالإشارة إلى أن

نظام عمر البشير الذي حكم لمدة 30 عاما بلدا مثل السودان الذي يحتل مكانة خاصة في إفريقيا والعالم العربي, أطيح به بعد مظاهرات جماهيرية كبيرة في عام 2019. وبعد ذلك, تم تعيين عبد الله حمدوك رئيسا للحكومة المشتركة بين العسكريين والمدنيين. وعلى الرغم من مرور عامين، إلّا أنه لم يتم إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية المزمنة في السودان، كما قضت الحكومة وقتا في الانتقام من النظام القديم بتوجيه من الدول الغربية. وعندما ازدادت الحياة الاجتماعية والاقتصادية صعوبة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية جراء عدم وجود دعم دولي إضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19, عادت المظاهرات الشعبية مرة أخرى في البلاد. واستغل الجيش هذه المظاهرات في 25 أكتوبر/ تشرين الأول، وأقال الجناح المدني للحكومة ووضع أعضاء الحكومة رهن الإقامة الجبرية. ونظمت المجموعات والمنظمات المهنية الرافضة للتدخل العسكري المدعوم من الغرب احتجاجات من أجل إطلاق سراح رئيس الوزراء عبد الله حمدوك والانتقال إلى الحكم المدني. وبعد فترة، وافق حمدوك على شروط الجيش وقام بتصفية الجماعات اليسارية وأصبح رئيس وزراء الحكومة المشتركة الجديدة. وإثر هذه التطورات، واصلت بعض المجموعات التي انزعجت مما قام به حمدوك أيضا، احتجاجاتها على النظام العسكري مدعومين من دول غربية. وبعد تصاعد التوترات والاحتجاجات نهاية العام، قدّم حمدوك استقالته مطلع العام الجديد، لكنه فقد الدعم السياسي الذي كان يستند عليه. السودان الذي أصبح غير مستقر بشكل أكبر، ربما تنتظره السيناريوهات التالية: حكومة بشراكة عسكرية مدنية، أو نظام تحت سيطرة الجيش، أو مراحل انقلابات مضادة من قبل الأجنحة الأخرى في الجيش. ويبدو أن كل سيناريو من هذه السيناريوهات صعب ومحفوف بالمخاطر بالنسبة للسودان. وربما تتأرجح البلد بين جناحي الصين والولايات المتحدة، أو قد تصبح موقعا لحرب باردة جديدة.

إن ما حدث في تونس التي اعتبرت رمزا للديمقراطيات العربية، كان أحد أهم التطورات التي وقعت العام الماضي. ورغم أن تونس نجحت من خلال المصالحة الجزئية في النأي عن الانقلابات والحروب الأهلية التي وقعت في المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة، إلّا أن الكيانات السياسية المقسمة والحكومات الضعيفة لم تتمكن من تلبية تطلعات الشعب. واستمرت التوترات والصراعات لاسيما بين الجماعات الإسلامية والعلمانية. ومع إضافة تدخلات المعسكر المناهض للديمقراطية في المنطقة والتدخلات الخارجية المعرقلة من قبل فرنسا، إلى كل هذه الأحداث، لم يكن من الممكن إيجاد حلول للمشاكل في البلاد. وفشلت الأحزاب السياسية في تونس في مواجهة هذه الصعوبات الاقتصادية والاضطرابات السياسية، وانخفض الدعم الشعبي لها. جدير بالذكر أن تونس شهدت انتخابات رئاسية في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 في أجواء اقتصادية صعبة واستقطاب سياسي واضح. وأن الحقوقي الشعبوي قيس سعيّد فاز في هذه الانتخابات مستفيدا من قدومه من خارج الكيانات السياسية في البلاد. في البداية لم يكن لدى سعيّد الذي فاز بدعم الأحزاب القائمة بما في ذلك حركة النهضة الإسلامية, أي خطط لكيفية حل المشاكل المعقدة هناك. وكان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي كبير على تونس البلد السياحي والزراعي. حيث تلقى مجال السياحة ضربة كبيرة بسبب الإغلاق كما أدّت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن عدم دخول عملة صعبة من خارج البلاد إضافة إلى الأزمة السياسية, إلى دخول تونس في مسار الإفلاس. ووسط كل هذه المشاكل, ومن أجل قلب المشهد السياسي لصالحه وإعادة رسمه من جديد, قام سعيّد في يوليو/ تموز 2021 بتعليق عمل مجلس النواب وحل الحكومةبدعوى الفساد وعجز الحكومة عن إدارة البلاد، وأعلن سعيّد حكومته الجديدة. وفي الوقت الذي اعتبر فيه الداخل والخارج أن ما حصل في تونس هو انقلاب، إلّا أن الرئيس سعيّد يبدو عازما على الاستمرار في هذا الإجراءات. لكن إدارة سعيّد ليس لديها الرؤية والكادر القادر على التغلب على المشاكل الاقتصادية المزمنة. لذلك، قد يدفع الفشل المستمر في البلاد إلى مناخ غير مستقر أكثر وحتى ربما إلى انقلاب عسكري.

شهد المغرب العربي تطورا سلبيا خلال العام الماضي: الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية. حيث بدأت هذه المشكلة القديمة بعد خروج الاستعمار الإسباني (1976) عندما اعتبر المغرب منطقة الصحراء الغربية من ضمن أراضيه, بينما اعترفت الجزائر بهذه المنطقة كدولة منفصلة. وأعلنت المنظمة المدعومة من الجزائر والمعروفة باسم البوليساريو هذه المنطقة دولة باسم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية", كما اعترفت بعض الدول الإفريقية بهذه المنطقة كدولة. هذان البلدان اللذان عاشا حربا ساخنة في الستينيات بسبب مشاكل حدودية, يتهم كل منهما الطرف الآخر بإخفاء الإرهابين المناهضين وتهريب المخدرات منذ السبعينيات. وعقب تفجير مراكش في عام 1994, اتهم المغرب الجزائر بمسؤولية التفجير وقام بإغلاق حدوده معها. وردا على ذلك, لم تفتح الجزائر حدودها من أجل التجارة منذ ذلك الحين, معتمدة على عائدات النفط والغاز الطبيعي. واتخذ نظام عبد المجيد تبون الذي وصل إلى السلطة بعد احتجاجات 2019، موقفا أكثر وضوحا ضد فرنسا وإسرائيل. وصعّدت الجزائر مستوى رد فعلها بسبب تطبيع النظام المغربي علاقاته مع إسرائيل، وألقت باللوم على المغرب في حرائق الغابات التي اندلعت في البلاد الصيف الماضي كما اتهمته بدعم الانفصاليين الأمازيغ. وإضافة إلى ذلك، أعلنت الجزائر أنها لن تستخدم خط الغاز الطبيعي الممتد من المغرب إلى إسبانيا، وبذلك منعت المغرب من الحصول على مشتريات الغاز الرخيصة وعائدات النقل وبشكل عام فإن التوتر بين البلدين الجارين والشقيقين لا يفيد الطرفين، كما لا يلوح في الأفق أي ليونة أو حلول بينهما.

التطورات الحرجة واتصالات التطبيع في الشرق الأوسط

كانت المقاومة الفلسطينية ضد الهجمات الإسرائيلية على القدس وغزة، إحدى أهم النتائج الحرجة والاستراتيجية لعام 2021. حيث أرادت الحكومة الإسرائيلية أن تستمر في الحصول على الدعم الكامل لسياساتها من الولايات المتحدة الأمريكية في الأيام الأولى لإدارة جو بايدن كما كانت تحصل عليه خلال إدارة دونالد ترامب. وفي هذا السياق, طلبت الإدارة الإسرائيلية من الفلسطينيين إخلاء منازلهم في حي الشيخ جراح بالقدس. وجراء هذه الأحداث, انخرط سكان غزة في الصراع

من أجل دعم المتظاهرين الذين يقاومون هذا الإجراء في القدس. وقتل ما يقرب من 200 مدني وأصيب المئات الآخرون في غزة التي تعرضت لهجمات إسرائيلية لمدة 11 يوما في مايو/ أيار. كما قتل 10 إسرائيليين وساد الذعر في المدن جراء سقوط الصواريخ والطائرات بدون طيار المصنعة يدويا التي أطلقتها حركة حماس تجاه المدن الإسرائيلية. وعندما فشلت إسرائيل رغم قوتها وهجماتها غير المتكافئة في إيقاف حماس في غزة، اضطرت إلى إنهاء العملية تحت ضغط من إدارة بايدن. وكان لهذا الحدث آثار نفسية وسياسية عديدة. في البداية، أظهر الفلسطينيون في غزة والقدس والضفة الغربية، تضامنا ومقاومة قوية من خلال التنسيق والتعاون في تنظيم المظاهرات، وذلك لأول مرة منذ الانتفاضة الأخيرة. واضطرت الدول الخليجية التي تجاهلت مشاكل الفلسطينيين واتجهت بدعم من ترامب إلى التطبيع مع إسرائيل دون انتظار مقابل، إلى التوقف نتيجة هذه التطورات. أمّا إدارة محمود عباس التي رأت أنها ستخسر الانتخابات أمام ازدياد قوة حماس، فقد أدركت أنها تفقد من سلطتها وهيبتها أمام هذه التطورات، وألغت الانتخابات الفلسطينية. والأهم من ذلك، أن الفلسطينيين الذين قاموا بالرد على قوة السلاح المتطور لإسرائيل بشكل فاجأ الجميع، فقد أظهروا للرأي العام الدولي أن القضية الفلسطينية لا يمكن حلها بدون إرادة الشعب الفلسطيني.

أمّا بالنسبة لتركيا، فإن إحدى أهم التطورات كانت اتصالات تطبيع علاقاتها مع مصر والإمارات والسعودية الدول التي كانت لتركيا علاقات مضطربة معها خلال مرحلة الثورات العربية. حيث ظهرت مشاكل كبيرة في العلاقات بعد الانقلاب المصري في عام 2013, مع الدول المذكورة التي كانت قلقة للغاية بشأن مطالب الإصلاح الديمقراطي. لكن تطورات المنطقة في الفترة التي عقبت تلك المرحلة, وإعطاء تركيا الأولوية للتعاون الإقليمي رغم الصراعات, أدت إلى تغيّر في نهج الدول الأخرى تجاه تركيا. حيث أثبت الدور الحاسم لتركيا في الحصار المفروض على قطر في عام 2017، فضلا عن تدخلاتها العسكرية والسياسية الفعالة في ليبيا وسوريا ودورها في تحرير إقليم قره باغ الأذربيجاني، مدى أهمية قوة تركيا الإقليمية وصداقتها. وهناك عوامل أخرى تسرّع من عمليات التطبيع؛ وهي خسارة ترامب في الانتخابات، والانسحاب المفاجئ للولايات المتحدة من أفغانستان، وتراجع اهتمام ودعم الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط، والصراعات بين الدول العربية، والقلق التقليدي بشأن إيران. ويمكن إعطاء مثال على الخلافات بين الدول العربية، وهو الخلافات الكبيرة بين دولتي التحالف مصر والإمارات العربية المتحدة بشأن إثيوبيا. وإضافة إلى ذلك، هناك مشاكل بين هذه الدول على مستوى أقل في سياساتها تجاه ليبيا والسودان.

كما ظهرت بعض المشاكل في العلاقات بين الحليفين المهمين السعودية والإمارات، لعدة أسباب مثل مقتل جمال خاشقجي والأزمة اليمنية والتعامل مع إيران. وفي مراحل التطبيع التي قامت بها تركيا في نفس الوقت مع دول مثل مصر والسعودية والإمارات، كانت الإمارات أول من برز في هذا الصدد. وفي هذا السياق، أجرى ولي العهد الإماراتي الأمير محمد بن زايد زيارة إلى تركيا ووقّع العديد من اتفاقيات التعاون، من بينها اتفاقية استثمار بقيمة 10 مليارات دولار. كما هو معروف, أن العلاقات بين تركيا والسعودية التي توترت بعد مقتل خاشقجي, تزعزعت كثيرا بفعل الممارسات السلبية مثل مقاطعة المنتجات التركية وإغلاق المدارس التركية هناك. لكن رغم هذه التطورات السلبية, ازدادت المساعي في الفترة الأخيرة من أجل تحقيق المصالحة بين البلدين. وكدليل على إحراز تقدم مهم في المصالحة, أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أنه سيزور المملكة العربية السعودية في فبراير/ شباط 2022 تلبية لدعوة من الرياض. وفي هذا العام أيضا, بدأت محادثات استكشافية على مستوى وزارة الخارجية مع مصر الدولة الأكبر عددا للسكان والأكثر أهمية في العالم العربي. جدير بالذكر أن التعاون بين مصر وتركيا البلدين الذين تربطهما علاقات تاريخية عميقة, مهم من حيث إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجهها جماعة الإخوان المسلمون, وقد يؤدي التفاهم المتبادل في هذا الصدد إلى تسريع هذه العملية أكثر في القريب العاجل. وفي النتيجة, يمكن القول إنه على الرغم من كل الأزمات والتطورات السلبية وحالة عدم الاستقرار في عام 2021، إلّا أن مبادرات المصالحة والتعاون المذكورة أعلاه يمكن أن تساعد في حل المشكلات الإقليمية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ■

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام